

عبدالرحيم *

«الإحصاء» والبحث الاجتماعي في الأرض المحتلة ١٩٦٧: الأثر الاستعماري وتشظية المجتمع الفلسطيني

تتتبع هذه الورقة مسار العلاقة الإشكالية بين الإحصاء والبحث الاجتماعي في الأرض المحتلة سنة ١٩٦٧، وذلك للكشف عن الأثر الاستعماري فيها وتحولاته، والوقوف على الكيفية التي تعامل بها الباحثون الاجتماعيون الفلسطينيون مع البيانات الإحصائية الصادرة عن الجهاز الاستعماري وطبيعة الموقف النقدي منها. ويتعلق مجال البحث بمرحلة ما بعد أسلو وإنشاء جهاز فلسطيني للإحصاء فتح وجوده المجال واسعاً لإنتاج أبحاث اجتماعية معتمدة على بياناته من دون تطور وعي نقدي بالتأثير الاستعماري فيها، ودورها في تشظية المجتمع الفلسطيني وتصنيفه، وإدارة الفلسطينيين والرقابة عليهم، وطرح بيانات ذات سلطة معرفية يعيدهن إنتاجها بحثياً والبناء عليها.

تركز الورقة على التسليم ببيانات الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء وعدم نقد الأسس التي قام عليها، وتفرد حيّزاً للممسح الإحصائي الأهم في المرحلة الانتقالية بين مسوحات الإدارة المدنية الإسرائيلية ومسوحات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، وهو بحث معهد «فافو» النرويجي الذي شكل - بحسب افتراض الورقة - التعبير الأهم عن دور الإحصاء في تشظية المجتمع الفلسطيني وتجزئته كوحدة للتحليل والدراسة، وثبتت التجزئة الإسرائيلية الجغرافية والقانونية للمجتمع الفلسطيني، ومهدّ لإنشاء جهاز الإحصاء الفلسطيني كحلقة أدق في إدارة الفلسطينيين وضبطهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتوفير معلومات وبيانات يعيدهن إنتاجها لتشكل معرفتهم عن أنفسهم.

مع الاهتمام بطبيعة الحالة المركبة للمناطق المحتلة سنة ١٩٦٧، وهو ما يجعلها تحت سيطرة سلطتين متداخلتين تمارسان الإدارة والرقابة والضبط على السكان بطريقة فريدة، تشكل دراسة دور الإحصاء في إرائه مساهمة أساسية في سبيل فهم أثر هذا التركيب والتداخل في المجتمع الفلسطيني ومعرفته الاجتماعية التي ينبعها عن نفسه.

تمهيد

مع إنشاء أقسام العلوم الاجتماعية في الجامعات الفلسطينية داخل الأرض المحتلة ١٩٦٧، برزت الحاجة إلى الإحصاء والمسوح كبيانات أولية تمهّد لدراسة المجتمع الفلسطيني، وتمكن الطلاب والدارسين من البدء بإجراء دراسة اجتماعية تعتمد على المسوح والإحصاءات. في تلك الفترة، لم يكن ثمة مسوح أولية بكل أنواعها إلا تلك الصادرة عن دائرة الإحصاء في الإدارة المدنية الإسرائيلية تحت اسم «مسح البيوتات»، وهو خاص بالمناطق المحتلة سنة ١٩٦٧، وفيها الكثير من التقرير والتخيين وعدم الدقة، غير أنها كانت المادة المسوحية الإحصائية الوحيدة المتوفّرة، ولذلك «اضطر» الباحثة الاجتماعية العاملون داخل الأرض المحتلة إلى اعتمادها، مع التحوّط بإعلان وعيهم بخطورتها كونها صادرة عن الجهاز الاستعماري، وبحسب تعبير سليم تماري، فإنّهم كانوا يستفيدون منها ويرفضونها^(١).

ويمكن القول إن هذه كانت بداية العلاقة الإشكالية بين البحث الاجتماعي في الجامعات الفلسطينية تحت الاحتلال، والجهاز الإحصائي بكل أشكاله وتجلياته. تلت ذلك في الثمانينيات محاولات إجراء مسوح للاستفادة منها في البحث الاجتماعي المهووس بالأرقام في تلك الفترة، وظلت تلك المسوح قطاعية مناطقية حتى جاء في سنة ١٩٩٠ بحث معهد العلوم الاجتماعية التطبيقية في أوسلو («فافو») الممول من وزارة الخارجية النرويجية، والمستند إلى مسح للأوضاع الحياتية في الأراضي المحتلة، وهو الأول من نوعه من حيث التعامل مع الضفة الغربية (بما فيها القدس) وقطاع غزة كوحدة واحدة وتعريفها على أنها «المجتمع الفلسطيني».

جاء هذا البحث الشامل كتمهيد إحصائي للتمويل الدولي اللاحق للسلطة الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني الناشئة معها وبعدها، وجاء على منوال أبحاث قام بها «فافو» في الدنمارك في دلتا النيل، ومشاريع مشابهة في أوروبا الشرقية واسكيندرافيا. وإلى جانب الأهمية السياسية للبحث وعلاقته باتفاق أوسلو الذي تركز عليه الورقة، يُعتبر هذا البحث التعبير الباحثي الأبلغ بشأن التعامل المستجد مع الفلسطينيين في الضفة وغزة والقدس على اعتبار أنّهم «المجتمع الفلسطيني» من دون كثير من الاستدراك.

تتضّح أهمية بحث «فافو» في علاقته بمكتب الإحصاء الفلسطيني الذي أنشأ مع السلطة الفلسطينية، ودور النرويج في تدشين هذا المؤسسة ذات الطابع الدولي. ويمكن القول إن وجود مكتب الإحصاء - الذي جاء كأحد التعبيرات المؤسسية عن «أيديولوجيا بناء الدولة» ببياناته ومسوحه المقتصرة على غزة والضفة وأجزاء من القدس - كان ترسّيحاً لتشريع المجتمع الفلسطيني كوحدة تحليلية وكذلك على مستوى دلالة التعبير. ومع ظهور «سوق للأبحاث» في مناطق السلطة الفلسطينية بعد توقيع اتفاق أوسلو ونخبة مغولمة من الباحثين والخبراء، باتت الإحصاءات والبيانات الصادرة عن مكتب الإحصاء بمنزلة مادة خام تمهّد لإجراء أبحاث كثيرة، ومجدد وجودها يدفع الباحثين والمؤسسات إلى اعتمادها وإنجاز الكثير من المشاريع البحثية، وهذا ما تفترض الورقة أنه قاد إلى تشكيل جديد للمقصود بالمجتمع الفلسطيني، وشكل الإحصاء أدّاة محورية في هذا المسار، مع التركيز على أن الرؤية النقدية لدى الباحثين الاجتماعيين فلسطينيّاً هيال الإحصاءات التي ظهرت في السبعينيات والثمانينيات

١ سليم تماري، مقابلة شخصية، رام الله، تموز / يوليو ٢٠١٢.

تلاشت تقريرًا في مرحلة السبعينيات، وبات ما يصدره جهاز الإحصاء الفلسطيني من بيانات وأرقام ومسوح أقرب إلى المادة الخام الموضوعية.

وبالتالي فإن هذه الدراسة افترضت ثلاثة تتبعي فحصها:

- إن تتبع مسار الإحصاء منذ سنة ١٩٦٧ في الضفة الغربية والقدس وغزة بدءاً بالإدارة المدنية الإسرائيلية، وصولاً إلى بحث معهد «فافو»، ووصولاً إلى الجهاز المركزي للإحصاء التابع للسلطة الفلسطينية، يُظهر مساهمة الإحصاء في تشظية المجتمع الفلسطيني وغياب التعامل معه كوحدة تحليلية واحدة، من دون تبرير معرفي أو علمي.
- إن المقارنة بين الرؤية النقدية للباحثين الاجتماعيين للمسوح والإحصاءات في مرحلة السبعينيات والثمانينيات، ورؤيتهم وتعاملهم مع المسوح والإحصاءات بعد أوسلو تُظهر تلاشي تلك الرؤية النقدية، والتتحول للتعامل مع المسوح والإحصاءات والبيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء كمواد أولية أقرب إلى الحقائق.
- إن بحث «فافو» النرويجي شَكَّل التعبير الأساس عملياً ونظرياً للتتحول في تحديد «المجتمع الفلسطيني»، وشكّل التعبير الأهم عن دور الإحصاء في التأسيس للسلطة الفلسطينية وإدارة أموال مانحها.

المنهجية

في سبيل فحص الافتراضات السابقة، اعتمد الباحث على تحليل الآثار والشهادات^(٣)، أي مجموعة من الأبحاث والمجلات التي صدرت في مراحل السبعينيات والثمانينيات، معتمدة على البيانات الإحصائية، بالإضافة إلى تحليل المقاربات النقدية لفكرة الإحصاء في تلك الفترة وفق رؤية باحثين فلسطينيين أنتجوها في البيئة البحثية الفلسطينية. يضاف إلى ذلك النظر في إنتاج بحثي متصل لباحثين فلسطينيين وفحص علاقته الإشكالية مع المادة الإحصائية، وصولاً إلى فحص الافتراضات المذكورة سلفاً. وتحليل الشهادات إنما هو تحليل مقابلات معتمدة مع مجموعة من أبرز الباحثة الاجتماعيين الفلسطينيين^(٤) منذ أواسط السبعينيات وحتى أواخر التسعينيات، وذلك للوقوف على الموقف الندي من الإحصاء، والدرامية بدوره كأدلة استعمارية في البداية، ومن ثم كأدلة للتدخل السياسي وتنظيم التمويل وبناء مؤسسات السلطة الفلسطينية، وبعدها كأدلة في تشظية المجتمع الفلسطيني كوحدة تحليل في الأبحاث الاجتماعية.

الفلسطينيون كموضوع للإدارة الاستعمارية

ضمن محاولة تعقب التطور التاريخي للكتابات العلمية عن فلسطين في الثقافة الأنجلو سكسونية، يرى المؤرخ بشاره دوماني أن هذه الكتابات تناولت في معظمها ثلاثة عناوين رئيسة هي: الأرض (المقدسة)

^٢ والتعبير للباحث المغربي عبد الله العروي في توصيفه لنهج كارل منهايم الذي طور بناء عليه مساهماته في اجتماعيات الثقافة، ويسمى العروي هذا النهج والمساهمات البحثية القريبة منه النهج الاجتماعي لفهم الأفعال الفكرية، انظر: عبد الله العروي، مفهوم الأيديولوجيا، ط ٥ (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٣)، ص ٧١.

^٣ تشمل المقابلات سليم قاري وجليل هلال ولiza تراكي وغيرهم.

والدولة (فلسطين) والمجتمع (الفلسطينيون)^(٤). ولعل الميزة الأهم لطرح دوماني أنه يرصد غياب أو إسكات السكان الأصليين عن الكتابة عن فلسطين، إلا أنه يعرض لوحة بالغ الأهمية من التعامل معهم حين أصبح شعار «أرض بلا شعب» غير قابل للتصديق والتبرير، وأصبح «الشعب» غير قابل للإنكار، ويفجر لمرحلة الإقرار بوجود السكان الفلسطينيين بالتحول من الكتابة عن «الأرض / المقدسة» إلى «الدولة / فلسطين».

بحسب دوماني، صارت الدولة منذ عشرينيات القرن العشرين وحتى السبعينيات منه الإطار الأساس للتحليل. وجرت محاولة الانتقال من الإمبراطورية إلى الدولة بصفتها الشكل السائد للتنظيم السياسي، ولإنشاء هيكل جديد للسيطرة الاستعمارية على السكان المتمردين^(٥). وبعد فشل الإنكار وتغيير احتفاء السكان الأصليين^(٦)، بدأ الفلسطينيون يطلقون كتلة بشرية تعرف في الكتابات التاريخية الأوروبية كعرب أو كمسلمين. إلا أن السلطة الاستعمارية كانت تراهم موضوعاً للإدارة والتنظيم والضبط، وببدأ الناس الذين كانوا غائبين إلى حد كبير في الإطار التوراتي المشغول بالأرض المقدسة يظهرون في إطار الدولة كشخصيات يجب إحصاؤهم وتهذيبهم وحكمهم.

ولا أدل على هذا التحول المركزي من الحجم الضخم لنتاج البيانات الرقمية في تلك الفترة؛ «إذ قامت جملة من المؤسسات التابعة للدولة بتنفيذ ثلاثة أنواع من الممارسات هي: الإحصاء والحكم ووضع أسس الملكية القانونية ومفاهيم الحق. فالأرشيفات البريطانية والفرنسية والألمانية والروسية ملأى بالسجلات المتسلسلة كتعداد للسكان، وكشوف للتجنيد، وسجلات الضرائب، وإحصاءات الصادرات والواردات وغيرها»^(٧). ويضاف إلى ذلك جميع الوثائق الورقية التي خلفتها المدارس والبلديات والمستشفيات والمؤسسات القانونية والسجلات التجارية والمالية، وكان لهذه الأوراق كلها فعلها وأثرها في كل ما كتب عن تلك الفترة وفي البحث الذي أجري عنها. وجاءت بعد ذلك مرحلة «المجتمع / الفلسطينيين» التي بدأت الكتابة فيها تهتم بالفلسطينيين، وببدأ المؤرخون يحوّلون انتباهم من فلسطين إلى حياة الفلسطينيين الاجتماعية والثقافية تحت ضغط عوامل عدة، بعضها متعلق بالحرث الشعبي في الانتفاضة الأولى وببعضها الآخر متصل بمتغيرات معرفية على مستوى العالم^(٨). وببدأ الكتابة التاريخية تبحث لنفسها عن أدوات ومنهجيات جديدة، فظهور التاريخ الشفوي واليوميات والرسائل وغيرها من مواد كتابة التاريخ.

لئن كان ما يرصده دوماني تحديداً هو الكتابات العلمية عن فلسطين في الثقافة الأنجلو سكسونية، فإنه يضيف على عقدة مهمة واجهت المشروع الاستعماري في فلسطين وهي السكان الأصليون^(٩)؛ فبعد التطهير العربي سنة ١٩٤٨ ومحاولات تهجير السكان، ظلت العقدة ماثلة في بقاء الكثير منهم داخل حدود إسرائيل، وفي الأجزاء الأخرى من فلسطين التاريخية. وصار لا بد من إدارة وجود هؤلاء السكان بعد أن

^٤ بشاره دوماني، «المحلدون من السرد التاريخي»، مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة ٢١، العدد ٨٤ (خريف ٢٠١٠)، ص ٣٥-٤١.
^٥ المصدر نفسه، ص ٣٩.

^٦ يورد دوماني ما كتبه مدرّس في دائرة التربية والتعليم في نهاية حكم الانتداب سنة ١٩٤٨ حين قال: «كان يمكن لهذا البلد أن يكون في غاية الجمال لو كان الشعب الموجود فيه مختلفاً».

^٧ دوماني، ص ٤٠.

^٨ المصدر نفسه.

^٩ تبدو أهمية طرح دوماني في هذه المقالة عند هذه النقطة تحديداً، وتتسق مع محمل الطروحات النظرية بشأن ظهور الإحصاء كحدث لاحق لحدث ألم، وربما سبب مؤسس، وهو ظهور «السكان» مع الدولة القومية الحديثة، بعد أن كانوا «رعايا» قبلها.

أصبح خيار التخلص منهم غير ممكن ولا عمليّ. وبعد النكسة واحتلال الضفة وغزة والجولان وسيناء، «توحد» المجتمع الفلسطيني فعلاً تحت سيطرة الاحتلال، وازداد حجم الكتلة البشرية التي تعين على الاحتلال إدارتها، وبدأت السلطة الاستعمارية منذ سنة ١٩٦٧ بانتهاج أساليب وسياسات جديدة لإدارة هذه الكتلة البشرية وضبطها.

والحال أن حرب ١٩٦٧ جعلت إسرائيل في مواجهة كتلة بشرية بقيت في أرضها بعد هزيمة الجيوش العربية، ولا بد من إدارة هذا المجموع البشري وبأدوات ومؤسسات مختلفة عن تلك التي تدير بها ما تبقى من المجتمع الفلسطيني في الأرض المحتلة سنة ١٩٤٨. وببدأت بسلسلة من السياسات والإجراءات التي ترمي إلى ضبط هذا الجزء من فلسطين، أي الضفة وغزة، وإدارته. ولعل واحداً من أهم الإجراءات وأوهاها كان فرض تسجيل اسم الحمولة كاسم عائلي آخر^(١٠)، وذلك من أجل تحديد السكان وتصنيفهم. ويمكن تخيل حجم الإرباك والتوتر اللذين يفرزهما قرار كهذا في بيئة ريفية كان اسم العائلة فيها يتغير كثيراً ولأسباب عديدة، منها الانضواء تحت اسم عائلات ذات منعة وقوة، والميل إلى إطلاق الألقاب على أشخاص لأسباب مختلفة فتحمل عوائلهم الأسماء بعد ذلك. ويمكن النظر إلى هذا الإجراء كأول خطوة في متوازية الضبط والإدارة.

ويمكن القول إن حالة من عدم يقين ظهرت إزاء الأساليب الأكثر ملاءمة لإدارة هذه الكتلة البشرية والتعامل معها كحالة مؤقتة وعدم حسم الموقف منها، ووسمت السلوك الاستعماري الإسرائيلي حالياً سكان الضفة وغزة. فعل الرغم من بناء جهاز الإدارة المدنية^(١١) وتولي المهام الإدارية التي اضطاعت بها السلطات الأردنية والمصرية، فإن حالة من عدم استدامه أي نظام أو إجراء كانت تشى باعتقاد عدم دوام الحالة السائدة في الضفة وغزة إدارياً، وربما يفسر هذا غياب جهد إحصائي دقيق للفلسطينيين في الضفة وغزة تتولاه سلطات الاحتلال وإدارته. وقد جرى الاكتفاء بمسح تقديرى لوحدته الأولية هي «البيت» لا الفرد، وُعرف بـ«مسح البيوتات» (Household Survey)^(١٢)، وساد لدى الباحثين الفلسطينيين افتئاع عدم دقته وباعتباره على التخمين.

يمكن الانتباه إلى أن جوهر التعامل مع الكتلة البشرية في الضفة وغزة كان أميناً، وجميع محاولات التصنيف والإحصاء من خلال منح بطاقات هوية بألوان وصفات مختلفة، وضبط حركة التنقل والإقامة وغيرها، كانت تؤدي غرضاً أميناً بالدرجة الأولى^(١٣). وكان القرارات العسكرية وأوامر الحاكم العسكري هي

١٠ صالح عبد الجواد، «تأثير المحرقة الفلسطينية في ملكية الأراضي والزعامة المحلية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة ٢٠، العدد ٧٨ (ربيع ٢٠٠٩)، ص ٨٤-٨٥.

١١ تعرّف الإدارة المدنية الإسرائيلية ليهودا والسامرة نفسها على أنها: «جزء من جهاز تنسيق أعمال الحكومة (الإسرائيلية) في المناطق، الذي يرعى المسؤولة عن تطبيق سياسة الحكومة في أراضي يهودا والسامرة وتطوير المنطقة في المجالات المدنية، حسب توجيهات المستوى السياسي وبالتنسيق مع الوزارات المختلفة، الجيش [...]». الإسرائيلي وجهاز الأمن. وبذلك فإن الإدارة المدنية هي جزء لا يتجزأ من نشاط [الجيش [...] وقيادة المنطقة الوسطى في الحالات العاديّة وحالات الطوارئ]. ويوضح غالبة الجانب الأمني على عملها في المرحلة بعد إنشاء السلطة الفلسطينية، أمّا بالنسبة إلى غزة، فتوجد مديرية تنسيق وارتباط ولكن مهماتها مختلفة حالياً، كما يوضح الموقع الإلكتروني للإدارة المدنية: <<http://www.cogat.idf.il/894-ar/Matpush.aspx>>.

١٢ *Quarterly Statistics of the Administered Territories (QSAT)*, by the Israeli Central Bureau of Statistics.

١٣ حتى التعداد السكاني الذي جرى بعد النكبة والنكسة كان في جزء كبير منه محاولة لاستكمال مشروع التطهير العرقي من خلال عدم إحصاء من كانوا خارج فلسطين حين التعداد، والتعامل مع أملاكهم تحت مسمى «أملاك الغائبين»، لتستولي السلطات الاستعمارية عليها بعد ذلك وتضعها تحت قبضة «حارس أملاك الغائبين». انظر: إيليا زريق، «تشكيل فلسطينيين عبر ممارسات المراقبة»، عمران للعلوم الاجتماعية الإنسانية، السنة ٢، العدد ٦ (خريف ٢٠١٣)، ص ٨٢-٨٣.

التعبير الأوضح عن طبيعة العلاقة بين الاحتلال وسكان الضفة وغزة. ولعل عدم توافر معلومات إحصائية دقيقة عن سكان الضفة وغزة يعود إلى عدم التثبت من وضعهم الحالي، وبالتالي الامتناع من ترسيقه أو تنظيمه على شاكلة ثابتة^(١٤).

ولا يعنينا في هذه الدراسة بالدرجة الأولى الوقوف على ما كانت سلطة الاحتلال الاستعمارية تريده من هذه الإحصاءات^(١٥)، وإنما ينصب الاهتمام هنا على تعامل الفلسطينيين معها، والأوضاع التي جاء فيها هذا التعامل، وكيفية تطوره، وأثره بشكل كبير في المجتمع الفلسطيني كواقع ومصطلح.

البحث الاجتماعي الفلسطيني والبيانات الاستعمارية

كان البحث الاجتماعي الفلسطيني في أواخر السبعينيات وحتى إنشاء السلطة يواجه معضلة أساسية في الحصول على الإحصاءات والمسوح، وهو ما جعل القياس الإحصائي - كمحدد علمي في البحث الاجتماعي - معتمدًا على تجميع بيانات على نطاق ضيق ويامكانت ضئيلة تصلح لدراسات محددة، من دون توافر إحصاءات عامة عن المجتمع ككل أو عن المدن أو عن أي قطاع من القطاعات؛ فالمسوح الإحصائي التي تمهد للاقياس الإحصائي كانت حكراً على دوائر الإدارة المدنية الإسرائيلية، وكان الباحث الفلسطيني يُمنع من الحصول عليها أو الإطلاع عليها لأسباب أمنية^(١٦). وفي أواخر السبعينيات، يقول سليم تماري - أحد مؤسسي أول دائرة لعلم الاجتماع في الضفة الغربية وغزة، وهي دائرة علم الاجتماع والإنسان في جامعة بيرزيت - إنه استخدم في هذه الدائرة الإحصاءات المنشورة عن الإدارة المدنية الإسرائيلية تحت مسمى «مسح البيوت» في أغراض بحثية. وعلى الرغم من إدراك ما للإحصاء من قيمة كعملية ضمن السياسة الاستعمارية والوعي بخطورة التسلیم بالأرقام والإحصاءات الواردة عن السلطة الاستعمارية، فإن مبررات البحث العلمي الجاد - كما يرى تماري - كانت تستوجب على الأقل الاسترشاد بهذه الإحصاءات، وهذا ما اعتمدت في الجامعة في تدريس الطلاب وإجراء بعض الأبحاث^(١٧)، مع الدراية بخطورة البناء على معطيات أولية ينشرها المستعمرون عن واقع المستعمرين. ويرى تماري أن التعامل مع تلك الأبحاث كان يتم بمنطق الاستفادة منها لأنها ضرورية، ومن دونها يفقد البحث الكثير من شرطه وضوابطه، وكانت في الوقت ذاته مرفوضة لصدرها عن الجهاز الاستعماري.

على الرغم من أن تبريرات الحذر من استعمال الإحصاء الإسرائيلي نابعة من التشكيك في صدقه ودقته والقلق العام من أهدافه وما يبيّنه ويخفيه، فإن حداً معقولاً من التعامل النقدي مع هذه الإحصاءات

١٤ ربيا يمكن النظر إلى روابط القرى ودعم الاحتلال لمرشحين في الانتخابات البلدية في الضفة الغربية كمحاولة للتعامل مع فلسطينيي الضفة عبر الزعامات المحلية، وهو أسلوب استعماري قديم متجدد، وعدم حسم شكل العلاقة مع الفلسطينيين بشكل مباشر ونهائي، بل التعامل مع طرف وسيط وإدارتهم من خلاله.

١٥ لمزيد من التفصيل بشأن الأسس الرئيسة للتعامل الإحصائي والرقمي الإسرائيلي مع المساحة والسكان في فلسطين، انظر: زريق، «تشكل فلسطين عبر ممارسات المراقبة»، ص ٩٨-٧٣.

١٦ Salim Tamari, "Problems of Social Science Research in Palestine: An Overview," *Current Sociology*, vol. 42, no. 2 (June 1994), p. 79.

١٧ Salim Tamari, "Building Other People's Homes : The Palestinian Peasant's Household and Work in Israel," *Journal of Palestine Studies*, vol. 11, no. 1 (Autumn 1981), pp. 31-66.

كان متوفّراً لدى الباحثين^(١٨)، ولكن من دون دراسات أو مقالات تؤسّس لرفض الإحصاء الاستعماري أو تقف على حقيقة أهدافه وأدواره، وتنبه إلى خطورته الكامنة في أنه «يحدد التصنيف ويغيّر عدة مرات تحت مفاهيم رؤيته هو للناس، وليس كما يرون أنفسهم، وهكذا يعود الناس على فهم أنفسهم كطوائف وديانات وأعراق بمجرد إبلاغ الناس على الملأ عن نسب كهذه من السكان، وبمجرد تعامل الدولة معهم على هذا الأساس على مستوى التمثيل أو التوظيف وهكذا .. وهذا اختراع لم يكن قائماً قبل الاستعمار بأي معنى شبيه أو مشابه^(١٩)». ويشير إيليا زريق إلى خطورة الإحصاء في المجتمعات المستعمرة والمقسمة على ذاتها، «في مواجهة النظام الاجتماعي التقليدي الذي يحتوي على عدة انتهايات وعلى هويات هجينة، كما هو الحال في العالم العربي المستعمر، فإن تيموثي ميشيل وروجر أوين يلاحظان أن الدولة الاستعمارية تحاول إعادة تكوينها (الهويات) كمجموعات محددة وموحدة من خلال سيطرتها على بعض وسائل التعداد مثل تنظيم عملية الإحصاء^(٢٠). ولا تُعني الورقة هنا بالإسهاب في تحديد أثر الإحصاء في المجتمع، أو نوع التصنيفات التي ولدها، بل تشير إلى أن وعيًا بالعملية الإحصائية من هذا المنطلق النقدي لم يكن متوفّراً.

إن عدم توافر البيانات الأولية المسجية المتعلقة بأعداد السكان وخلفياتهم الاجتماعية والمعطيات الاقتصادية، وعدم توفر إمكان الوصول إلى خرائط مسحية أو سجلات المحاكم أو بيانات مراكز الشرطة ودوائر تسجيل الأراضي وأرشيف البلديات والمجالس المحلية^(٢١)، كان سمة واضحة للبحث الاجتماعي قبل أوسلو، وحازا هاماً كبيراً من المحاولات الح الجولة لدراسة البحث الاجتماعي قبل أوسلو. وقد انصرفت أغلبية المقالات والدراسات إلى توصيف طبيعة البيئة التي تجعل من البحث العلمي الاجتماعي مهمّة شبه مستحيلة^(٢٢).

١٨ انظر مثلاً: عادل سارة، «أداء المؤسسات الاقتصادية في المناطق المحتلة قبل الانتفاضة وخلالها»، مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة ١، العدد ١ (شتاء ١٩٩٠)، ص ٦١. وفيها يعتمد سارة في دراسته للمؤسسات الاقتصادية في الضفة وغزة على بيانات إحصائية إسرائيلية صادرة عن دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، ويقول في أحد الموساش: «ليس من السهل اعتبار البيانات الإحصائية الإسرائيلية في شأن اقتصاد المناطق المحتلة، نظراً إلى تباين تقديرات المصادر الإسرائيلية، ونظراً إلى خصوصيتها تحرير مقصود ومحفوظ بالأهواء الأيديولوجية، ونظراً إلى عدم إجراء مسوحات عملية ميدانية»، وعلى الرغم من أن هذه التحوطات واطوامش كانت ترافق في تلك الفترة أغلبية استخدامات المعلومات الصادرة عن دوائر إحصائية إسرائيلية، فإن ذلك لم يكن يمنع استخدامها، ويبعد الخطاب الذي تحمله هذه الاستدراكات موجهاً إلى القارئ الفلسطيني وإلى دفع شبهة عن مستخدم الإحصاءات تلك.

ويمكن مراجعة الأعداد الأولى باللغة العربية لـ «مجلة الدراسات الفلسطينية» ولاحظة أن هناك ثلاثة مصادر رئيسية للحصول على المعلومات والبيانات الإحصائية في جمل الدراسات المنشورة في المجلة، وهي على الترتيب من حيث الاستخدام: بيانات دوائر الإحصاء الإسرائيلية، وأهمها (CBS) Israel, Central Bureau of Statistic؛ بيانات مؤسسات الأمم المتحدة، وتحديداً الأنروا ومنظمة الصحة العالمية؛ بيانات قطاعية محدودة توفرها مسوحات تجريها مؤسسات فلسطينية تركز أغلبيتها في القدس.

١٩ انظر: عزمي بشارة، «تقدير»، في: بندكت أندرسن، الجماعات المتخيّلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها، ترجمة ثائر ديب؛ تقديم عزمي بشارة (دمشق: قدس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)، ص ٤٥-٣٩.

٢٠ انظر: إيليا زريق، «الخطاب الإسرائيلي حول التوازن السكاني العربي - اليهودي»، أبحاث فلسطينية في المجتمع والتاريخ، العدد ١ (ربيع ٢٠٠٦)، ص ٣٠-٧.

٢١ بحسب دراسة لواقع البحث الاجتماعي في فترة الثمانينيات، يسرد سليم تماري كثيراً من الشواهد على شح البيانات الأولية والإجراءات الإسرائيلية الحائلة دون الحصول عليها، حتى وصل الأمر إلى اعتقاله في إثر إحدى محاولاته للحصول على بعض المعلومات من دوائر رسمية!

٢٢ انظر مثلاً: عبد اللطيف عقل، «واقع البحث العلمي وآفاق تطويره»، مجلة النجاح للأبحاث، العدد ٤ (١٩٨٦)، ص ١٥٩، ٢٢٠-٢٢٠، Tamari, "Problems of Social Science Research" و

وفي ضوء افتتاح مجموعة الباحثين الاجتماعيين في بيرزيت^(٣٣) بأهمية الإحصاء والمسوحات للوصول بالبحث الاجتماعي إلى صيغة علمية مقبولة، حاولت مجلة آفاق فلسطينية أو نشرة أبحاث بيرزيت^(٣٤) توفير قدر أدنى من المعلومات التي تشكل خريطة مفتوحة للباحثين حتى يتمكنوا من العمل ضمن هذه البيئة ويتعرفوا عليها. وقد عرّفت المجلة نفسها بأنها «مجلة تعنى بمراجعة الأبحاث المتعلقة بالمجتمع الفلسطيني في العلوم الإنسانية والاجتماعية» بكل ما للتعريف الصريح هذا من دلالة نقدية إرشادية، ومن هنا جاء العدد الأول خصصاً للتعرف بأهم المراكز والمؤسسات البحثية الناشطة، وعرض بيبلوغرافيا لمنشوراتها وإنجازاتها، وتوضيحاً توفرها على أرشيف أو خرائط أو أي بيانات أولية، في محاولة لتجاوز الشح في هذه الموارد ولدفع البحث الاجتماعي قدر الإمكان ضمن الأوضاع السائدة.

ولا بد من الإشارة إلى أن الشرط الاجتماعي، المتمثل في كون الإدارة المدنية الإسرائيلية هي الجهة الرسمية التي تتولى إدارة شؤون الضفة وغزة في تلك الفترة، يعتبر جزءاً منهاً من البراديم الاجتماعي لمراحل ما قبل أوسلو، وأن كل ما ورد من توصيف لسيطرتها على المعلومات وتحكمها في أحوال البحث الاجتماعي يعتبر جزءاً من فهم مسار البحث الاجتماعي وتحديد البراديم الاجتماعي في تلك الفترة^(٣٥). ويمكن القول إن توافر الإحصاءات تلك هو ما قاد إلى إنتاج أبحاث اجتماعية مستندة إليها، وتدرس بشكل قطاعي مناطق في الضفة الغربية. وعلى الرغم من أن الدراسات الاجتماعية القطاعية والمناطقية مبررة معرفياً أو لا تحتاج إلى تبرير،^(٣٦) فإنها في السياق الفلسطيني في مرحلة أواخر السبعينيات والثمانينيات كانت بداية مسار من البحث الاجتماعي الراضخ أو القانع بالحدود التي تفرضها السلطات الاستعمارية، وهو ما مهدّ بعد حين لتغيير كبير في دلالة تعبير «المجتمع الفلسطيني» واستخدامه كوحدة للدراسة، فالتقسيم والعزل الإداري المنطقي بدأ يتربّان إلى البحث الاجتماعي ضمن مسار متبااعد، ويمكن القول إن البحث الاجتماعي ساهم في تصاعد المسار وتبنته.

٢٣ لا يقصد هنا وجود مجموعة متينة ثابتة تصح تسميتها «الجامعة العلمية»، كما يرد في أبيات علم اجتماع العلوم، وإنما هو تذكر لمجموعة من الباحثين كانت لهم المساهمة الأكبر في مسيرة البحث الاجتماعي الفلسطيني، وتشاركهم مجموعة من المشاريع والتصورات الواقع البحث تحت الاحتلال.

٢٤ يأتي اهتمام الباحث بهذه المجلة بناء على بحث مطول أجراه عن العلاقة بين البحث الاجتماعي الفلسطيني والأيديولوجيا السائدة في المجتمع الفلسطيني من أوائل السبعينيات وحتى يُعيَّد توقيع اتفاق أوسلو. وتنعكس المجلة أهمية كونها المجلة العلمية الأولى المعنية بالأبحاث الاجتماعية تحت الاحتلال بعد سنة ١٩٦٧، ومثلت جهداً جمعياً لباحثين شكلت مساهمتهم جملة الإنتاج الباحثي الاجتماعي الفلسطيني تحت الاحتلال، وكون المجلة رؤية تقدمية معرفية وأوضحة حيال الإنتاج الباحثي والأسائد الأيديولوجي. انظر: عباد خالد عبد الرحيم، «مساهمة في نقدي الإنشغال العربي بثنائية «المعرفي/الأيديولوجي»: الحالة الفلسطينية مثلاً، إشراف ليزا تراكي (رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، رام الله، ٢٠١٣).

٢٥ البراديم الاجتماعي هو ما طوره جان بياجيه في دراسته لتكوين المعرف. ويكتسب المفهوم أهمية في هذا السياق كونه يمكن الباحث من فهم الشروط والمحددات التي تحكمت في البحث الاجتماعي في سياق ما، من دون الانكاء بشكل مبالغ فيه على الأيديولوجيا السائدة أو خيارات الباحثين الصرف في تحديد مسارهم الباحثي وطبيعة إنتاجهم، فلا يمكن البحث في دوافع أيديولوجية أو معرفية وراء الإحجام عن الأبحاث المستند إلى إحصاءات سكانية مثلاً في ظل شرط اجتماعي يعيق الحصول على المعلومات ولا يمكن الباحثين منها.

٢٦ يرى سليم تماري أن البحث الاجتماعي الفلسطيني ظل مشغولاً بالعمل على مستوى شمولي أو على مستوى الماكرو، وبالتالي فإن كان التحول إلى دراسات مرتكزة على مستوى المايكرو اجتماعياً يحمل دلالات ويقبل كثيراً من التفسيرات، فإنه على المستوى العلمي والمعرفي ليس بحاجة إلى تبرير بل هو في صلب التصور العلمي للبحث العلمي.

الانزياح المستمر في تحديد «المجتمع الفلسطيني»

لعل واحدة من أهم القضايا التي يطرحها التحليل الإبستيمولوجي للبحث الاجتماعي في فلسطين هي قضية التحول والتغيير في دلالة «المجتمع الفلسطيني» خلال مسار البحث الاجتماعي ككل. والمقصود تحديداً التغيير في التعامل مع وحدة تحليل هي المجتمع الفلسطيني، وخصوصاً هذه الوحدة للشرط الاستعماري الذي قسم فلسطين جغرافياً إلى أراضي محتلة سنة ١٩٤٨ وأراضي محتلة سنة ١٩٦٧^(٢٧)، واستمرار نفاذ الكثير من القوانين المتبعة إلى حقب ما قبل العثمانية والانتدابية والأردنية والمصرية ثم الإسرائيلي^(٢٨)، وتاثيرها بشكل أساس في ملكية الأراضي وحجم تلك التي يملكتها العرب الفلسطينيون^(٢٩)، مع تشتت الشعب الفلسطيني إلى شتات لاجئ في دول الجوار وفلسطينيين في مناطق ٤٨ وآخرين في مناطق ٦٧. والكيفية التي تعامل بها الباحثون الاجتماعيون مع هذا التضطوي حمالة تحليقات وتقديرات عديدة لم تدرس بشكل كافٍ، ولا تزال التشظية تفعل فعلها في المجتمع الفلسطيني وفي دراسته أو دراسة أي قطاع منه.

توضح دراسة التحول في التعامل مع نتاج الفعل الاستعماري وتجزئته لفلسطين بحثاً أنه في ظل أيديولوجيا التحرر الوطني وأيديولوجيا الالتزام الوطني^(٣٠)، ما كان مكناً إجراء بحث اجتماعي عن

^{٢٧} في فترة الثمانينيات وأوائل التسعينيات، كان تعبير الأرضي المحتلة والمناطق المحتلة يعني الضفة وغزة، ولم يكن يرافق استخدام هذا التعبير أي تبرير معرفي أو علمي له، وكان يعكس صراحة أن هنالك اختلافاً يقرّ به بين الضفة وغزة والأرض المحتلة سنة ١٩٤٨. ويمكن أن يكون بهذه الحديث عن / والبحث في «التنمية تحت الاحتلال» في أوائل الثمانينيات إشارة إلى سلطة الأمر الواقع التي تكرست وتسربت إلى البحث الاجتماعي وجرى الإقرار بها والعمل من داخلها، على الرغم من همينة أيديدلوجيا الالتزام الوطني التي دفعت بالباحثين إلى تبرير هذه الاستخدامات؛ فمثلاً، يأتي العدد الثالث من نشرة أبحاث بيرزيت (ربيع ١٩٨٦) الذي جاء تحت عنوان «دراسات في التنمية والتخلف»، إلى تلمس غياب التنمية في ظل الاحتلال الذي كان يشارف على إكمال عقده الثاني من حكم الضفة الغربية وغزة. وقد شهد العقد الثاني طفرة في الحديث عن التنمية وعقد المؤتمرات والندوات خارج فلسطين، وظهور مراكز أبحاث في الداخل، وكأنها تبحث في إمكانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق المحتلة. ويطرح سليم تماري في تقديراته للعدد إشارة إلى مؤتمر عقد في جامعة أوكسفورد بهدف التعريف بمشكلات المناطق المحتلة ومستقبلها، وكان شعاره «التنمية الاقتصادية في ظل الاحتلال الطويل المدى». ويقول تماري إن عبارة «طويل المدى» جاءت «لتعكس طبيعة الزمن الذي نعيش فيه، ولو حاول الدارس الملتزم وطيفياً أو أكاديمياً أن يستعمل هذه العبارة في أي دراسة قبل بضع سنوات لأنها على حلة من الاتهامات التشكيكية حول ماربه وتوجهاته، إلا أنها نجدها اليوم مناسبة وصحيحة وملائمة استراتيجية لفهم طبيعة المرحلة التي نعيشها». انظر: سليم تماري، «مقدمة المحرر»، نشرة أبحاث بيرزيت: العدد ٢ (١٩٨٥)، ص. ٣.

^{٢٨} لعل البيئة القانونية في فلسطين واحدة من أهم القضايا التي تشير إلى مقدار التعقيد الذي تراكم خلال القرن الماضي، بما ينفي وجود المجتمع والجذيز الجغرافي. ويمكن القول إن الاحتياط بكل هذه الطبقات من القوانين وقرارات المحاكم ساهم في تشظية قانونية للمجتمع الفلسطيني وتعقيد علاقته بسلطة الاحتلال وحتى بالسلطة الفلسطينية ومؤسساتها.

^{٢٩} انظر: رزيق، «تشكل فلسطين عبر ممارسات المراقبة»، ص. ٧٨.
^{٣٠} يحور الباحث تعريف «أيديولوجيا الالتزام الوطني» كتعريف أول في حالة هذه الدراسة من تعريف «أيديولوجيا التحرر الوطني» التي استخدمها كثير من الباحثين في توصيف الأيديولوجيا السائدة في المجال السياسي الفلسطيني بعد النكسة وانطلاق الثورة الفلسطينية. ويتحدث جيل هلال عن هذه الأيديولوجيا بوضوح في معرض شرحه للانتقال من أيديدلوجيا التحرر إلى أيديدلوجيا الدولة فلسطينياً، ويرى، بالاستناد إلى مساهمات بحثية في الخطاب الرسمي الفلسطيني بدأً تتحول بالتدريج من حركة تحرر وطني إلى حركة يرتکز جدها على إقامة دولة على جزء من فلسطين. وشهد المدخل السياسي الفلسطيني خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات تحولات دفعت في اتجاه الانتقال من أيديدلوجيا التحرر إلى أيديدلوجيا بناء الدولة، مع الإشارة إلى أن البحث يفترض تخصيصاً في أيديدلوجيا التحرر هو أيديدلوجيا الالتزام الوطني كمرحلة أخيرة من أيديدلوجيا التحرر، وتحديداً في فترة الانفاضة الأولى. انظر: جيل هلال، إضاءة على مأزق النخبة السياسية الفلسطينية، القضية الفلسطينية آفاق المستقبل، ١ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٣)، ص. ١٠-١٢.

ومن المهم القول إن دخول أيديدلوجيا بناء الدولة خفف من حدة أيديدلوجيا الالتزام الوطني وهيمتها، إلا أنه لم يلغ وجودها، بل بقيت حاضرة وبقوة حتى اليوم. وفي كثير من الحالات تمت المواءمة بين الأيديولوجيتين. وفي مراحل تصاعد المواجهة مع الاحتلال، تعود أيديدلوجيا الالتزام الوطني لنفرض نفسها وبقوّة، وتشكل خيارات الباحثين وتحدهما، أكانوا واعين بذلك أم لا.

المجتمع الفلسطيني ميدانه الضفة وغزة، إلا أن تغيراً بطيئاً ساهم في الوصول إلى هذه الدراسة. ولم يكن هذا التغيير وليد تصورات موضوعية للباحثين بالدرجة الأولى وإن كانوا يعتقدون بها، بل جاء نتيجة التحول التدريجي من أيديولوجيا التحرر الوطني إلى أيديولوجيا بناء الدولة، وهذا التحول بدأ في المجال السياسي مع برنامج النقاط العشر لمنظمة التحرير، وصولاً إلى إعلان الاستقلال في الجزائر، وتُوجّح بتوقيع اتفاق أوسلو^(٣١)، وهذا ما يرصده جميل هلال في مراقبته لهذا التحول التدريجي الذي أثر بشكل حاسم في البحث الاجتماعي. وترى ليزا تراكي أن التغيير في البرنامج السياسي هو ما منع هذا التحول في دراسة المجتمع الفلسطيني شرعية^(٣٢)، ويمكن القول إن هذا التحول في الدراسة هو تعبر عن التحول في مسار البحث الاجتماعي في فلسطين تبعاً لموقعه وموقه من الأيديولوجيا السائدة. وبعيداً عن المبررات المعرفية - في بداية الأمر - كانت وحدة التحليل كمجتمع فلسطيني خاضعة لهيمنة الأيديولوجيا السائدة^(٣٣).

ويمكن القول إن بداية التسعينيات كانت الفترة التي بدأ فيها العمل بشكل واسع على دراسة الضفة وغزة والقدس. ولعل أهم بحث أُنجز في هذا المجال هو كتاب المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربي: بحث في الأوضاع الحياتية الذي صدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية سنة ١٩٩٤ باللغة العربية، أي بعد سنة واحدة من إصدار «فافو» له باللغة الإنكليزية، وشارك في تأليفه مجموعة من الباحثين الفلسطينيين والترويجيين. وتكمّن أهمية البحث في كونه مستندًا إلى مسح للأوضاع الحياتية في الأرضي المحتلة، وهو الأول من نوعه من حيث التعامل مع الضفة وغزة والقدس، ويشبهه أبحاث «فافو» في الدقهلية في دلتا النيل ومشاريع مشابهة في أوروبا الشرقية واسكتنديا. ويتبّع من تصدره البحث أن احتواه على توجهات تطبيقية واضحة كان محدّداً أساساً في إنتاجه، وضمّن له التمويل من جانب وزارة الخارجية الترويجية ومؤسسة فورد، وبدأ العمل الميداني في سنة ١٩٩٠ وانتهى في سنة ١٩٩٢، وكانت الخلاصة تضم مجموعة المعطيات الاقتصادية - الاجتماعية الأكثر شمولية بالنسبة إلى الأوضاع الحياتية في الأرضي المحتلة^(٣٤).

وفي تقديم البحث وتوضيح المدفـع منه وسياقه وتأثيره النظري والعملي، تقول ماريـان هـيرـبرـغ إن «هذه ليست دراسة للاحتـلال، ولا هي في الواقع سـبـر لأـثار الـاحتـلال عـلـى حـيـاة الـفلـسـطـينـيـن تمـ بـطـرـيقـةـ

٣١ بالضرورة يعبر كون أغلبية وفد التفاوض في مدريد من الأكاديميين، وتحديداً من بيرزيت، عن حجم انخراط النخبة الفلسطينية في أيديولوجيا بناء الدولة بما هي تعبير عن التحول من تحرير فلسطين كلها إلى إقامة دولة على جزء من فلسطين، أي الضفة وغزة والقدس.

٣٢ ليزا تراكي، مقابلة شخصية، جامعة بيرزيت، رام الله، ٢٨ آيار / مايو ٢٠١٢.

٣٣ من المهم الإشارة إلى أن التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية اللاحقة جعلت تبرير دراسات قطاعية للضفة أو القدس أو غزة أو الداخل بمعزل عن بقية شطابيا المجتمع الفلسطيني بمبررات معرفية وموضوعية مقبولة، إلا أن الحال لم تكن خاضعة لهذه المبررات عند الإقدام على البحث أو الإحجام عنه.

٣٤ ماريـان هـيرـبرـغ [وآخـرون]، المجتمع الـفلـسـطـينـي فيـ غـزـةـ وـالـضـفـةـ الـغـرـبـيـةـ وـالـقـدـسـ الـعـرـبـيـةـ: بـحـثـ فيـ الأـوضـاعـ الـحـيـاتـيـةـ، تـحـرـيرـ كـنـدـنـسـ؛ تـرـجـمـةـ عـفـيفـ الرـازـازـ؛ مـرـاجـعـةـ سـلـيـمـ تـمـارـيـ (بيـرـزـيتـ: مؤـسـسـةـ الـدـرـاسـاتـ الـفـلـسـطـيـنـيـةـ، ١٩٩٤ـ)، صـ ٥ـ١ـ. وـيشـملـ تـصـدـيرـ الكـتـابـ شـكـراـ وـافـراـ لـكـلـ مـنـ شـارـكـ فـيـ إـنجـازـهـ، مـعـ إـشـارـةـ مـهـمـةـ وـذـاتـ دـلـالـةـ إـلـىـ إـلـإـشـادـةـ بـمـسـاـعـدـةـ الـمـكـتـبـ الـمـركـزـيـ لـلـإـحـصـاءـ الـإـسـرـائـيـلـيـ عـبـرـ خـرـائـطـ مـنـقـشـةـ لـازـمـةـ لـرـسـمـ عـيـنةـ ثـيـلـيـةـ لـلـسـكـانـ الـفـلـسـطـينـيـنـ، وـإـشـادـةـ بـدـورـ وزـارـةـ الـخـارـجـةـ الـتـرـوـيجـيـةـ فـيـ تـمـهـيدـ التـرـبـةـ الـسـيـاسـيـةـ الـتـيـ كـانـ عـلـىـ الـبـحـثـ اـجـتـيـازـهـ. وـكـانـ طـبـعـتـهـ بـالـلـغـةـ الـإنـكـلـيـزـيـةـ قـدـ صـدـرـتـ تـحـتـ عـنـوانـ: Marianne Heiberg [et al.], *Palestinian Society*: A Survey of Living Conditions, Special Adviser Kurt Knudsen, FAFO-Report; in Gaza, West Bank and Arab Jerusalem: A Survey of Living Conditions, Special Adviser Kurt Knudsen, FAFO-Report;

151 (Oslo: FAFO, 1993).

منظمة... وعلى الرغم من اتساع نطاق ما كتب عن الأراضي المحتلة في الواقع، فإن معظم ما كتب يميل إلى التعامل مع مظهر واحد فقط من مظاهر الوضع الفلسطيني، ألا وهو البعد الفلسطيني – الإسرائيلي... والحقيقة أن الكمية التي أنتجهَا هذا الاهتمام من الوثائق المشورة وغير المشورة كمية مذهلة، وعلى الرغم من هذا، فإن الإحصاءات المعقولة المتعلقة بالصحة والأوضاع السكنية أو المشاركة في القوة العاملة أو منزلة المرأة أو الحصول على التعليم، محدودة. أمّا الإحصاءات التي تحاول الربط بين هذه الأبعاد، فتكاد تكون غير موجودة على الإطلاق». وحيال هذا الواقع، تستجع هيرغ أن هنالك نتائج متربعة على هذه الحال لا تثنين منها مغزى خاص بالنسبة إلى الدراسة؛ «أولاً: إن المنظمات الدولية كالحكومة النرويجية التي مؤّلت هذه الدراسة توفر ملابين الدولارات سنويًا للمساعدات الإنسانية والتنمية، ومع ذلك فإن هذه المنظمات تعمل في ظل أوضاع غير مواتية إلى حد خطير، وتتجدد هذه المنظمات نفسها مجبرة على العمل اعتباطياً وعلى أساس ارتجالية ... ثانياً: إن لدى الفلسطينيين والإسرائيليين نظرات ثابتة متباعدة حول طبيعة المعطيات الفلسطينية، وكثيراً ما تتعارض هذه النظارات كلّياً، ولقد تم إجراء هذا المسح للتوجه إلى كلا هذين البعدين»^(٣٥).

ويبدو واضحاً الإطار الذي جاء به هذا البحث والأهداف المرجوة منه، مع الإشارة إلى أن تعبير «المجتمع الفلسطيني» يرد كإشارة إلى الفلسطينيين في الضفة وغزة، وهذا التغيير ما كان له أن يتم لو لا التغيير في الأيديولوجيا السياسية كما يرى سليم تماري، المشارك كباحث رئيس ومراجع للبحث. ويعتقد أن التغيير في الموقف السياسي هو ما قاد إلى تغيير في تحديد المجتمع الفلسطيني، وتوجّ الأمر بتوقيع اتفاق أوسلو وما نتج منه من تأسيس مكتب للإحصاء ورسم خرائط لحدود الدولة الفلسطينية الموعودة، وإصدار هوية شخصية للفلسطينيين في مناطق السلطة وجوازات سفر. فكلّ هذا أوجد حالة جديدة من الواقع العملي التي عزّزت التوجه نحو دراسة قطاعية للمجتمع الفلسطيني بدل الدراسة الشاملة. وفي ظل الواقع السياسي والعمليّة التي جعلت لكل جزء من فلسطين معطياته الخاصة، يجد التوجه نحو دراسة شاملة إسقاطاً أيديولوجياً يتنافى مع الواقع العملية الموضوعية^(٣٦).

وعلى الرغم من إمكان القول بأن التحوّل من أيديولوجيا التحرر الوطني والالتزام الوطني إلى أيديولوجيا بناء الدولة والتغيير في البرنامج السياسي لمنظمة التحرير هو ما مهد الطريق لظهور أبحاث كهذه، فإن الجانب السياسي والتطبيقي في الأبحاث والتصريح بهذا الجانب يُظهر مدى تعزيز هذه الأبحاث للأيديولوجيا السائدة ودفعها لها. وفي هذا المعرض تبرز المقوله الشهيرة الموضحة لدور العلم في حالة إنشاء الكيانات السياسية ومساهماته، فعبارة «العلم قبل العلم» تبدو ذات قدرة تفسيرية كبيرة توضح دور البحث الاجتماعي في التمهيد لنشوء السلطة الفلسطينية كمرحلة انتقالية في سبيل الدولة، ولعل هذه المقوله تتطبق على بحث «فافو» وعلى جزء كبير من التحوّلات في الأجندة البحثية فلسطينياً^(٣٧).

^{٣٥} هيرغ [وآخرون]، ص ١٢.

^{٣٦} سليم تماري، مقابلة شخصية، رام الله، تموز / يوليو ٢٠١٢.

^{٣٧} يرى جيل هلال أن مؤسسات السلطة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، التي نمت بتسارع مع إنشاء السلطة وتحت منحى بحثياً كانت مرتبطة بشكل أساس بالأبحاث التطبيقية – السياسية – ولم تكن ترمي إلى إنتاج معرفة أساسية (substantive knowledge)، بل تتبع أبحاثاً تُستخدم منها سياسات. وبالضرورة لا توجد سياسات معزولة عن الأيديولوجيا – بالمعنى العام للأيديولوجيا – وهذا معناه عملياً أنك مقيد باقتصاد السوق الحرّة، وبالتالي لا بد من تقديم سياسات لا تعارض مع سياسات السوق الحرّة – هذا إن لم تتوافق – في سياق سلطة فلسطينية مع أهدافها بعد سنة ١٩٩٤ أو مع أوهامها، ومع تبرير التحوّل من سلطة حكم ذاتي محدود الصلاحيات =

إن الأهمية الأكبر لبحث «فافو» تمثل في أنه وفر قاعدة معلومات أساسية عن المجتمع الفلسطيني، تمهدًا لاستمرارها في إدارة الضفة وغزة بعد التوصل إلى حل سلمي أو وصول المفاوضات التي كانت الخارجية النرويجية - موللة البحث - ترعاها إلى نتيجة تقضي بقيام سلطة فلسطينية، وهذا ما كان^(٣٨). وقاعدة البيانات الإحصائية تلك وما تطور على منوالها كانا التمهيد الفعلي لتدفق أموال المانحين بعد توقيع اتفاقيات السلام والبدء ببناء مؤسسات السلطة الفلسطينية أو الدولة الفلسطينية، كما كان قادتها يطمحون ويروّجون. ولعل واحدة من أهم المؤسسات كانت الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الذي أسس سنة ١٩٩٣، وشغل منصب رئيسه الباحث الفلسطيني الرئيس في بحث «فافو» حسن أبو لبدة الذي ظل في موقعه حتى سنة ٢٠٠٥. ومن المهم الإشارة هنا إلى أن أول تقرير لجهاز الإحصاء الفلسطيني، وهو بعنوان «ديمغرافيا السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة»، لم يستند إلى أي إحصاء سكاني جديد أجراه المكتب المركزي للإحصاء، بل إلى بيانات الإحصاء الإسرائيلي لسنة ١٩٦٧^(٣٩).

شهدت المرحلة المحيطة بتوقيع اتفاق أوسلو وبُعده توجّهاً تطبيقياً في الأبحاث، وتركيزًا على أهمية هذا الجانب في مقابل الأبحاث الأساسية. ويمكن القول إن هذا التوجه كان في بدايته تعبيرًا عن الالتزام الوطني؛ فالدولة آتية، ولا بد من العمل على بناء مؤسساتها^(٤٠)، إلا أن الحال اختلفت مع خروج البحث من الجامعات^(٤١) إلى مؤسسات خاصة أو أهلية أو مرتبطة بوكالات تنمية، ودخل البحث

= إلى توجّه دولة مستقلة ذات سيادة. وكان من الديهي أن جزءًا من هذا السياسات كان يستخلص في خدمة هذا المسار، بغضّ النظر عن الأوضاع وكيفية تطور الأمور. مثلاً ساهمتُ أنا في تأسيس «ماس»، وكان الجهد منصبًا على العمل على نظام ضمان اجتماعي ومؤسسات الدعم الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية، وكانت مشاركًا في الفريق الوطني لمكافحة الفقر، وكانت بحث على اعتبار أن هناك سلطة تحول إلى دولة معنية بمكافحة الفقر وتأسيس نظام ضمان اجتماعي، وسادت التسعينيات الباختصار المتواولة لطبيعة المجتمع القائم والنظام السياسي ونظام الانتخاب.

٣٨ للاطّلاع على علاقة البحث و«فافو» باتفاق أوسلو، انظر: Elia Zureik, "Palestinian Society in Gaza, West Bank and Arab Jerusalem: A survey on Living Conditions," *Journal of Refugee Studies*, vol. 6, no. 4 (1993).

وقد كشفت وثائق لوزارة الخارجية النرويجية عُرضاً في الفيلم الوثائقي «ثمن أوسلو»، أن البحث ونشاط «فافو» كانا أشبه ببغضاء للقاءات السرية بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني في الطريق إلى توقيع اتفاق أوسلو، وقد قدمت رئيسة المعهد مداخلة عرضت فيها أبرز نتائج البحث في أول جلسة مفاوضات سرية بين الجانبين. انظر الموقع الإلكتروني: <<http://www.aljazeera.net/programs/pages/>> effd491c-d331-44fb-92d8-7e725a6939fb>.

٣٩ أظر: زريق، «تشكيل فلسطين عبر ممارسات المراقبة»، ص ٧٩.

٤٠ في العدد الخامس من آفاق فلسطينية، سنة ١٩٩٠، وفي التقرير الذي يشمل محمل النقاش الذي دار في معرض الكتاب بصورة نقديّة حول الكتابة عن الانتفاضة، يرد للأستاذة في دائرة علم الاجتماع حينها موقف لإيلين كتاب التي أشارت إلى «ضرورة أن تترك الأبحاث على الجانب التطبيقي بدلاً من الجانب الأكاديمي المجرد، وضرورة أن يخدم البحث قضايا التخطيط لبناء البنية التحتية لدولة فلسطين المستقبلية، وأن تؤخذ بعين الاعتبار الأبعاد الطبقية للمجتمع الفلسطيني» ... وتتابع وصولاً إلى الإشارة إلى «مشكلة الفصل الجري بين الباحث الأكاديمي والواقع الفعلي، أو بين النظرية والممارسة، فإذا هدف البحث هو فهم الواقع لأجل تغييره ووضع البديل المناسب، فمن الضروري أن تأخذ الأبحاث الطابع النقدي أولاً وليس الوصفي كما هو الحال الآن». ويوضح بجلاءً أن الحديث يدور حول دوافع أيديولوجية هي جزء من أيديولوجيا الالتزام الوطني، فالباحث لا بد أن يسعى إلى تغيير الواقع وأن يساهم في بناء الدولة القادمة.

٤١ يقف على هذه الظاهرة عالياً، وبصورة وافية الباحث محمود مدانى الذي يشرح الأوضاع التي رافق تحرّك البحث الاجتماعي من الجامعات في أفريقيا وظهور ثقافة الاستشارات بدل البحث العلمي، انظر: Mahmood Mamdani, "The Importance of Research in a University," *Makerere Institute of Social Research*, no. 526 (2011), on the Web: <<http://pambazuka.org/en/category/features/72782>>.

مرحلة التمويل^(٤٢). ومع إنشاء السلطة الفلسطينية، ظهرت سوق للأبحاث الاجتماعية لها متطلباتها العديدة وأجندها الخاصة. وجاءت البيانات التي يوفرها الجهاز المركزي للإحصاء كمادة أولية أساسية في هذه الأبحاث السياسية التي كانت تتم لمصلحة مؤسسات دولية أو وزارات فلسطينية ومنظمات مجتمع مدني. وبطبيعة الحال، فمن غير الممكن، من دون الإعداد، ممارسة الحكم والإدارة أو البيروقратية، وتقرن - حتى في بنية الخيال العميقية - الإحصاءات بشكل مفصل ونظامي بالحكومة الحديثة وممارستها للإدارة والحكم^(٤٣).

كان توافر كمية كبيرة من البيانات يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء بمنزلة إغراق الواقع البحث الاجتماعي بكلّ كبير من البيانات، بعد سنوات من الشح وصعوبة الحصول على أي بيانات موثوقة حتى تلك الضرورية لتدريب طلبة علم الاجتماع في الجامعات. ويمكن القول إن الأمر شبيه بالإفراج عن الأرشيف السري في دولة ما، وما ينشأ عن ذلك من إمكان ل القيام بدراسات وأبحاث ما كانت متوازنة قبل نشر تلك البيانات أو إعادة كتابة تاريخ حقب معينة. وعلى الرغم من القيمة العلمية لتوافر هذه البيانات وإمكان ضبط الإنتاج البحثي بمعايير أكثر صرامة وإبعاده عن مجال التنظير الاجتماعي أو الفلسفة الاجتماعية، فإن الملاحظة الأهم التي تسترعي الانتباه في هذا السياق هي أن المجتمع الفلسطيني بالنسبة إلى جهاز الإحصاء كان مجتمع الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة وغزة والقدس «الشرقية»، وفلسطين هي هذان الإقليمان الجغرافيان، وفي ضوء هذا التحديد وإنتاج القدر الكبير من البيانات، بما فيها من تعداد للسكان وجميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، يمكن القول إن تشظية المجتمع الفلسطيني تواصلت في المحصلة، وباتت الباحث أمام وقائع جديدة مدعاومة إحصائياً.

كانت فترة أواسط التسعينيات مرحلة الذروة بالنسبة إلى أيدиولوجيا بناء الدولة. ويمكن - بالحد الأدنى من الملاحظة - الوقوف على أعداد المؤسسات الأهلية وغير الحكومية التي انطلقت لتبث في المسار الديمقراطي والمشاركة السياسية، وتقيم الأحوال الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، في أجواء انحراف واسع في مشروع بناء الدولة الموعودة في نهاية مسار التفاوض وثبتت السلطة وتدعمها ضمن هذا المسار. وباتت أيدلوجيا بناء الدولة تحول إلى مؤسسات بعد أن كانت جملة مقولات نظرية وخطابية، وكان التعداد السكاني والمسوح الإحصائية يشهدان مرحلة طفرة في المجالات كلها، وظهرت الأعداد الكبيرة من استطلاعات الرأي، وعاد الرقم ليحتل مكانة مهمة في ظل الحاجة إلى توفير معلومات وافية عمن ستحكمهم الدولة المقبلة وسلطتها الحالية. وفي غمرة هذه التوجهات الكاسحة، بدأت الحساسية النقدية حيال البيانات الإحصائية ودورها في الضبط والسيطرة والرقابة تتلاشى، وكانت لغة سوق البحث غالبة وال الحاجة إلى خبراء ملحة والنخبة المعولمة مشغولة بالأدوار الجديدة لها^(٤٤)، وغاب التعامل مع جهاز

^{٤٢} تزخر الكتابات التي تصف البحث العلمي في مرحلة الثانينيات وحتى بداية التسعينيات بطابع الشكوى من شح الموارد والإمكانات لإنتاج البحث الاجتماعي أو العلمي بشكل عام، وغياب التمويل وترافق العبء الدراسي على الباحثين في الجامعات، وهذا ما جعل الطريق مفتوحة أمام البحث المؤجل وصولاً إلى مرحلة أصبح فيها كل بحث مؤلاً، وتخلت الجامعات عن دورها، أو أنشئت صيغ وسيطة مثل المعاهد في الجامعات، مع العلم أنها قائمة بشكل شبه كامل على التمويل.

^{٤٣} ديبيش شاكرا براري، مواطن الحداثة: مقالات في صحوة دراسات التابع (أبو ظبي: مشروع كلمة، ٢٠١١)، ص ١٨٤.

^{٤٤} انظر: Sari Hanafi, "Palestinian Sociological Production: Funding and National Considerations," in: Sujata Patel, ed., *The ISA Handbook of Diverse Sociological Traditions*, Sage Studies in International Sociology (Angeles, Calif.; London: SAGE Publications, 2010).

الإحصاء المركزي نقداً ومعرفياً كجزء من سلطة سياسية لها تصوراتها عن إدارة السكان وضبطهم، ويغلب عليها الطابع الأمني الإداري^(٤٤).

لا بد من الإشارة إلى أنه يمكن الوقوف على كم هائل من الآراء والطروحات النظرية التي ترى الإحصاء بداية متتالية للضبط والإدارة والسيطرة، وترى الرقابة واحدة من حلقات هذه المتالية المستحكمة. ويتم ربط الإحصاء مباشرة في التصنيف والتجزئة بكل أشكالها، ولا سيما المناطقية والجغرافية، وتليها إمعاناً في التجزئة والتتصنيف سياسات إدارة مختلفة ومتباينة وكل ما يستتبع ذلك من قوانين مختلفة وتشريعات متعددة. ويبدو هذا التوصيف المختصر معبراً بشكل واضح عن واقع التعامل الاستعماري الإسرائيلي مع فلسطين التاريخية بعد تقسيمها إلى أرض محتلة سنة ١٩٤٨ وضفة غربية وقطاع غزة وقدس شرقية. ولعل بالإضافة التي أرادت هذه الورقة تقديمها هي توضيح الكيفية التي ساهمت فيها العملية الإحصائية في تثبيت هذه التجزئة الجغرافية والقانونية والسياسية، وجعل سياسات الضبط والسيطرة والرقابة أمنة وأكثر فاعلية.

ويمكن القول إن التعامل مع الإحصاء والأعداد في مرحلة ما بعد توقيع اتفاق أوسلو كان واحداً من التعبيرات الدولانية التي تتبعها السلطة الوليدة وركزت عليها قبل وجود الدولة الفلسطينية. ولأن الدولة لم تقم وتستقر بكل مقوماتها، فإن الجانب الرقابي لم يظهر - كما يظهر في الدولة الحديثة والأدبيات الباحثة في طبيعة الفعل الرقابي واعتئاده على الإحصاء والتتصنيف - في عملها كسلطة إدارية وأمنية فقيرة الصالحيات، وتعيش حالة من تداخل السيطرة على السكان والأرض، فاستخدمت أساليب محدودة الفعالية وقائمة على شكل أوليٌّ من جمع المعلومات والتتصنيف مثل سياسة السلامة الأمنية^(٤٥). ويمكن القول إن ضعف جانب الضبط والسيطرة لهذه السلطة كان نتيجة بديهية لوقعها والسكان الذين تديرهم تحت السيطرة والرقابة الاستعمارية الإسرائيلية^(٤٦)، وهذا يقود إلى ملاحظة منهجية مفادها أن التعامل مع سكان الضفة وغزة على اعتبار أنهم خاضعون للسلطة الفلسطينية بشكل كامل، ودراسة أساليب إدارتهم وضبطهم ومراقبتهم وإغفال العلاقة مع دولة الاحتلال، غير مبررين ولا مكين. وفي الوقت نفسه، لا يمكن نفي وجود السلطة وإسقاطها من الدرس، بل لا بد من فهم الحالة على أنها حالة رقابة وسيطرة مركبة، تشتراك فيها السلطتان بشكل

^{٤٤} عند مراقبة الخطاب الرسمي لرموز السلطة في لحظات اتسداد الأفق بعد الانتفاضة الثانية، ترد عبارات من قبيل أن إسرائيل تعامل مع السلطة الفلسطينية كبلدية كبيرة أو كشطى أو حارس. ومع أن هذه التعبير كانت ترد في سياق خطاب استكاري، فإنها تعكس بشكل كبير طبيعة مسار السلطة ودورها حين لم تتحول إلى دولة، وبقيت في حال أدنى من سلطة للمحكم الذافي على المستويين القانوني والسياسي.

^{٤٥} إجراء أتبنته الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية يقضى بحصول المتقدمين للعمل فيها، وفي مراحل لاحقة المتقدمين للعمل في الوظائف الحكومية، على وثيقة تقييد بسلامتهم الأمنية وعدم ارتباطهم بجهات وتيارات وفصائل معينة. وعلى الرغم من الصيغة القانونية التي يبدو بها إجراء كهذا، فإنه أقرب إلى العرف غير المعلن وغير المقصود به. وقد خافت الكثير من الجهات الحقوقية مواجهة طويلة مع السلطة لإلغائه، وتم إصدار قرارات بهذا الصدد، إلا أنه لا يزال سارياً بطرق غير رسمية، ويعتمد بشكل أساس على معلومات مخابراتية واستخبارية تجمعها الأجهزة الأمنية عن الفلسطينيين في الضفة وغزة، ولا سيما في مجال التوظيف. ويختلف هذا الإجراء عمّا يُعرف بـ«الشهادة عدم المحكومة» التي تصدرها المحاكم المدنية.

^{٤٦} ولعل أبرز مثال لهذا الواقع هو السيطرة الإسرائيلية على جميع المعابر وال نقاط الحدودية التي يتنقل عبرها الفلسطينيون في الضفة وغزة، وكذلك الرقابة والسيطرة على حركة البضائع والأموال. ويمكن النظر إلى السيطرة على معبر الكرامة - الذي كواحد من التجليات البالغة التركيب لحالة السيطرة والرقابة، ويختصر الكثير من الحديث عن طبيعة العلاقة بين السيطرة الإسرائيلية الإدارية والأمنية وموقع السلطة الفلسطينية منها، انظر: زريق، «تشكيل فلسطين عبر ممارسات المراقبة»، ص ٩٤-٩٢.

فعلي وتقاطعان في قطاعات التنسيق الأمني والارتباط المدني. وتخضع السلطة الفلسطينية وسكان الضفة وغزة جيئاً لسياسات الرقابة والسيطرة - وكذلك العقاب - الاستعمارية الإسرائيلية، وهذا جانب من فرادة هذه الحالة^(٤٨). وما رصده هذه الدراسة هو عملية تجزئة المجتمع وتصنيفه مناطقياً وسكائياً في ظل هذه الحالة المركبة، وتحديداً من زاوية دور البحث الاجتماعي الفلسطيني في تعزيز هذه السياسات وتشييدها بقصد ودرأة أو من دونها.

خاتمة

لم تقف هذه المساهمة على فعل أجهزة الإحصاء، التي تعاقت على فلسطين ككل وفي مرحلة لاحقة في الضفة وغزة، في المجتمع ودوره في تشطيته أو إعادة تشكيله بهويات مختلفة أو تصنيفات جديدة أو تقسيمه طبقياً عبر الإحصاء، إلا أنها حاولت تشكيل مساهمة في تحديد دور مسيرة الإحصاء في فلسطين في تشطيبة ما تحيل إليه عبارة «المجتمع الفلسطيني» وحصره في من يعيشون في أجزاء من الضفة وغزة، وغياب التصور النبدي ضمن البحث الاجتماعي الفلسطيني والقائمين عليه لدور هذا الإحصاء في هذه المتالية المستمرة من الانزيادات وإعادة التحديد والتعرification. وفي ظل الانقسام السياسي الحاصل بين الضفة وغزة، ركز كثير من المؤسسات البحثية العاملة في الضفة الغربية إلى إجراء دراسات عن الضفة فحسب، مع جرأة غريبة لتعيم هذه الأطروحات والقول إنها تتصل بالمجتمع الفلسطيني من دون تحديد أو استدراك.

إن هذه المساهمة جاءت ضمن تصور مفاده أن البحث الاجتماعي ليس فعلاً أو مقوله لاحقة للواقع ومتغيراته فحسب، بل هي مشكلة له أيضاً، تماماً كما كانت المعرفة الاستعمارية مشكلة لواقع المستعمررين حول العالم. وما جرى في فلسطين إنما يوضح الكيفية البطيئة المؤثرة التي ساهم فيها الإحصاء بكل أشكاله والبحث الاجتماعي المستند إليه، في إعادة تحديد المقصود بفلسطين والمجتمع الفلسطيني عبر انزيادات مستمرة لا صلة لها بالمعايير العلمية والمعرفية، بل هي استجابة للمتغير السياسي وقهيد له، وساهمت بشكل كبير في تكين الجهاز الاستعماري من التوسع في سياسات الضبط والسيطرة عبر التحكم في الأرض والسكان وتجزئتهم وتقسيمهم^(٤٩).

^{٤٨} تصدر الإدارة المدنية الإسرائيلية ما يزيد على مئة نوع مختلف من تصاريح التنقل للفلسطينيين في الضفة وغزة، ويتولى الارتباط المدني الفلسطيني مهام إجرائية، من قبول الملفات وتسليمها واستلامها من السلطات الإسرائيلية. ويمكن تخييل حجم التصنيف الواسع الذي تعتمده السلطات الإسرائيلية مع هذا الكم الهائل من أنواع وألوان التصاريح المعتمدة بشكل أساس على المعايير الأمنية، ويمكن ملاحظة الكيفية التي تعزل بها إسرائيل من تردد استهدافهم من الفلسطينيين وتوجه إجراءات عقابية محددة بحقهم، ومنها حرمان من التنقل والعمل اعتناداً على آليات التصنيف الواسعة التي تخضع الفلسطينيين لها، من دون الاضطرار إلى سياسات العقاب الجماعي التي تعود عليها بالضرر عملياً وإعلامياً.

^{٤٩} قد يكون من اللافت والمهم ملاحظة أن دراسة الكولونيالية الإسرائيلية وسياساتها تشكل مدخلاً مهمًا لرفض هذه التجزئة في تحديد المجتمع الفلسطيني، وتعيد تعريفه وتحديده من دون الخوض للشروط الاستعمارية والتقييد الجغرافي. وفي السياق نفسه يرى جمال هلال - مقابلة شخصية، رام الله - أن دراسة «الثقافة الفلسطينية» قد تكون مدخلاً لإعادة تحديد «فلسطين» و«الفلسطينيين» من دون الرضوخ للانزيادات المستمرة في التحديد والتي تقف وراءها دوافع غير معرفية بالدرجة الأولى.

من الدارج أن يتهم الفلسطينيون إسرائيل في المحافل السياسية والإعلامية بأنها حولت مناطق السلطة الفلسطينية إلى «سجن كبير» عبر ممارسات الحصار ومنع حركة الأفراد والبضائع والرقابة. وهنا تحضر بالبداية تعبيرات ميشيل فوكو في وصف السجن كشكل سبق وجوده الفعلي و«تشكل عندما وضعت الإجراءات من أجل تفريق الأفراد، وتشييدهم، وتوزيعهم فضائياً، وتصنيفهم، واستخراج أقصى ما يمكن من الوقت منهم، وأقصى ما يمكن من القوى، وتقسيم أجسادهم، وتقنين سلوكهم الدائم، وإيقائهم ضمن دائرة الرؤية التي لا ثغرة فيها، وإحاطتهم بجهاز كامل من الرقابة والتسجيل والترقيم، وإقامة معرفة حولهم تراكم وتتمرّكز»^{٥٠}. يبدو هذا التوصيف الدقيق منطبقاً تماماً على حالة الضفة وغزة كما يراها ويعامل معها الجهاز الاستعماري الإسرائيلي، إلا أن الإضافة النوعية إلى هذا الوصف هي في ما يتعلق بالمعرفة التي تراكم وتتمرّكز حول الأفراد المسجونين حين يعتمدها السجناء أنفسهم، ويعيدون إنتاجها، ويراكمون بناءً عليها معرفتهم لأنفسهم.

^{٥٠} ميشيل فوكو، المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن، ترجمة علي مقلد؛ مراجعة وتقديم مطاع صلفي (بيروت: مركز الإنماء القومي، ١٩٩٠)، ص ٢٣٥.



المراجع

١- العربية

كتب

أندرسن، بندكت. **الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها**. ترجمة ثائر ديب؛ تقديم عزمي بشارة. دمشق: قدمس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.

شاكرابراتي، ديبيش. **مواطن الحداثة: مقالات في صحة دراسات التابع**. أبو ظبي: مشروع الكلمة، ٢٠١١.
 العروي، عبد الله. **مفهوم الأيديولوجيا**. ط ٥. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٣.

فوكو، ميشيل. **المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن**. ترجمة علي مقلد؛ مراجعة وتقديم مطاع صFDI. بيروت: مركز الإنماء القومي، ١٩٩٠.

هلال، جليل. **إضاءة على مأزق النخبة السياسية الفلسطينية**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٣.
 (القضية الفلسطينية آفاق المستقبل؛ ١)

هيرغ، ماريان [وآخرون]. **المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية: بحث في الأوضاع الحياتية**. تحرير كنودسن؛ ترجمة عفيف الرزاكي؛ مراجعة سليم تماري. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤.

دوريات

تماري، سليم. «مقدمة المحرر». **نشرة أبحاث بيرزيت**: العدد ٢، ١٩٨٥.

دوماني، بشارة. «المحدوفون من السرد التاريخي». **مجلة الدراسات الفلسطينية**: السنة ٢١، العدد ٨٤، خريف ٢٠١٠.

زريق، إيليا. «تشكيل فلسطين عبر ممارسات المراقبة». **عمان للعلوم الاجتماعية والإنسانية**: السنة ٢، العدد ٦، خريف ٢٠١٣.

_____. «الخطاب الإسرائيلي حول التوازن السكاني العربي - اليهودي». **أبحاث فلسطينية في المجتمع والتاريخ**: العدد ١، ربيع ٢٠٠٦.

سماره، عادل. «أداء المؤسسات الاقتصادية في المناطق المحتلة قبل الانتفاضة وخالها». **مجلة الدراسات الفلسطينية**: السنة ١، العدد ١، شتاء ١٩٩٠.

عبد الجواب، صالح. «تأثير الهجرة الفلسطينية في ملكية الأراضي والزعامة المحلية». **مجلة الدراسات الفلسطينية**: السنة ٢٠، العدد ٧٨، ربىع ٢٠٠٩.

عقل، عبد اللطيف. «واقع البحث العلمي وآفاق تطويره». **مجلة النجاح للأبحاث**: العدد ٤، ١٩٨٦.

رسالة

يجيبي، عبّاد خالد عبد. «مساهمة في نقد الإنشغال العربي بثنائية «المعرفي / الأيديولوجي»: الحالة الفلسطينية مثلاً». اشرف ليزا تراكي (رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، رام الله، ٢٠١٣).

٢ - الأجنبية

Books

Heiberg, Marianne [et al.]. *Palestinian society in Gaza, West Bank and Arab Jerusalem: A Survey of Living Conditions*. Special Adviser Kurt Knudsen. Oslo: FAFO, 1993. (FAFO-Report; 151)

Patel, Sujata (ed.). *The ISA Handbook of Diverse Sociological Traditions*. Angeles, Calif.; London: SAGE Publications, 2010. (Sage Studies in International Sociology)

Periodicals

Mamdani, Mahmood. "The Importance of Research in a University." *Makerere Institute of Social Research*: no. 526, 2011.

Tamari, Salim. "Building Other People's Homes: The Palestinian Peasant's Household and Work in Israel." *Journal of Palestine Studies*: vol. 11, no. 1, Autumn 1981.

_____. "Problems of Social Science Research in Palestine: An Overview." *Current Sociology*: vol. 42, no. 2, June 1994.

Zureik, Elia. "Palestinian Society in Gaza, West Bank and Arab Jerusalem: A survey on living conditions." *Journal of Refugee Studies*: vol. 6, no. 4, 1993.